﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ ۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾ وَأُمْلِي لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴿٤٥﴾﴾ [القلم: 44 - 45]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

التَّخويفُ بأهوالِ الآخِـرة يُلائِـمُهُ التَّخويفُ بقهْرِ الأُولَى

إنَّ اللهَ ﷻ لمّا خوَّف الكفّارَ مِن هولِ يوم القيامة؛ ناسَبَ أن يخوِّفَهم ممّا في قدرتِهِ من القهرِ، فقال لرسولِهِ ﷺ مُؤنِّبًا لهم وموبِّخًا: خلِّ بيني وبينَ مَن يُكذِّبُ بهذا القرآن، فإنّي عالمٌ بما يَنبغي أنْ أفعلَ بهم، فلا تُشغِلْ قلبَك بهِم، وتوكَّلْ عليَّ في الانتقامِ منهم[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَذَرْنِي﴾: (وذر) كلمتانِ، إحداهما: الوَذْرةُ، وهي القطعةُ من العَظم لا لحْمَ فيها، والتَّوذيرُ: أنْ يُشرَطَ الجرحُ، فيقالُ: وذَرتُه، والأُخرى: قولهم: ذَرْ ذا[2]، ووَذَرْتُهُ أذَرُهُ وذْرًا: تركتُهُ، قالوا: وأماتتِ العربُ ماضيَهُ ومَصدرَه، فإذا أُريدَ الماضي؛ قيل: تركَ، وربَّما يُستعمَلُ الماضي على قِلَّة، ولا يُستعمَلُ منه اسمُ فاعل[3]، فهو تركُ التَّوجُّهِ والنَّظر إلى شيءٍ[4]، والمرادُ به في الآية: التَّركُ للتَّفرُّغ إلى أمرٍ آخَر.

2) ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾: (درج) أصلٌ واحدٌ يدلُّ على مُضيِّ الشَّيْءِ[5]، ودَرَّجتُه إلى الأمر تدريجًا، فتدرَّجَ، واستدرجتُهُ: أخذتُهُ قليلًا قليلًا[6]، والدَّرْجُ: طيُّ الكتاب والثَّوب، واستُعير الدَّرجُ للمَوت،

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 78.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (وذر).
(3) الفيوميّ، المصباح المنير: (وذر).
(4) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 13/ 74.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (درج).
(6) الفيوميّ، المصباح المنير: (درج).

كما استُعيرَ الطَّيُّ له، يقال: طَوَتْهُ المَنيَّة، وقوله: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾، قيل: سَنَطويهم طيَّ الكتاب، وقيل: نأخذُهُم درجةً فَدَرجةً[1]، فهو الحركةُ المخصوصةُ، أي: معَ دقَّةٍ واحتياطٍ وبالتَّدريجِ شيئًا فشيئًا، ويُلاحَظ في مفهومِها التَّرقّي مكانًا أوْ عَمَلًا أوْ معنًى، والمرادُ به في الآية: سَنفتحُ لَهُمُ الأرْزاقَ، ليَغْتَرّوا، ثُمَّ نُباغِتُهُم بِالعُقوبَةِ.

3) ﴿وَأُمْلِي﴾: (ملو) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على امتدادٍ في شيءٍ، زمانٍ أوْ غيرِهِ[2]، وأمليتُ له في غَيِّهِ؛ إذا أطلتَ لهُ، وأملى اللّه له، أي: أمهَلَهُ، وطوَّلَ لهُ[3]، وأمليتُ له: أمهلتَهُ طويلًا، وأمليتُ القيدَ للبعير: أرخيتَهُ، وأوسَعْتَهُ[4]، فهو: الإمهالُ والتَّأخيرُ[5]، والمرادُ به في الآية: الإمهالُ في الأخذِ والعِقاب.

4) ﴿كَيْدِي﴾: (كيد) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مُعالجةٍ لشيءٍ بشِدَّةٍ، هذا هو الأصلُ، ثمَّ يُسمّونَ المكرَ كيدًا[6]، وكادَهُ كَيدًا (من بابِ باعَ) خدعَهُ، ومكرَ بهِ، والاسمُ المَكيدةُ[7]، فهو تدبيرٌ وفكرٌ حتّى يَعقِّبَه عملٌ في مَوردِ الإضرارِ على الآخر، ففيه قيودٌ ثلاثةٌ: التَّدبيرُ، والعملُ، وكونُهُ في مَوردِ الإضرارِ، والمرادُ به في الآية: تدبيرٌ على وفقِ تقديرِ اللّهِ التّامِّ الثّابتِ الَّذي يكونُ في قبال كيدِهم وبَعدَه، فكَيدُ اللّه تعالى هو المُتمِّمُ للنِّظام الأصلَحِ للعالَم، والمانعِ عَن حُدوثِ الاختلال، والدّافعِ المُبطِلِ مَكايدَ الخائنين.

5) ﴿مَتِينٌ﴾: (متن) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على صلابةٍ في الشَّيءِ معَ امتدادٍ وطولٍ[8]، ومَتُنَ الشَّيءُ مَتانةً: اشتدَّ، وقَوِيَ، فهو مَتينٌ[9]، والمَتينُ في صفةِ اللّه: القويُّ، قال ابنُ الأثير: "هو القويُّ الشَّديد الَّذي لا يَلحَقُهُ في أفعالِهِ مشقَّةٌ ولا كُلفةٌ ولا تَعَبٌ، والمَتانة: الشِّدَّةُ والقوَّة، فهو من حيثُ إنَّه بالغُ القُدرة تامُّها قويٌّ، ومن حيثُ إنَّه شديدُ القوَّةِ مَتينٌ، فهو إحكامٌ معَ

(1) الرّاغب، المفردات: (درج).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ملو).
(3) الجوهريّ، الصّحاح: (ملو).
(4) الزّمخشريّ، أساس البلاغة: (ملو).
(5) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 11/ 168.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (كيد).
(7) الفيوميّ، المصباح المنير: (كيد).
(8) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (متن).
(9) الفيوميّ، المصباح المنير: (متن).

ثبوتٍ"[1]، والمُرادُ به في الآية: أنَّ كيدَهُ فيهِ إحكامٌ وثبوتٌ، ولا تزلزُلَ ولا تهاوُنَ ولا ضَعفَ فيهِ بوجهٍ، وهو قاطِعٌ نافِذٌ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

استدراجُ المُكذِّبين كيدٌ متين

والمعنى: كِلْ أيُّها الرَّسولُ أمرَ هؤلاءِ المُكذِّبين بالقرآن إليَّ، ولا تُشغِلْ قلبَكَ بشأنِهم، فأنا أكفيكَ أمرَهُم، فسوفَ نأخذُهُم بالعذاب على غَفْلةٍ، ونَسوقُهم إليه درجةً فدَرجةً؛ حتّى نوقعَهم فيه من حيثُ لا يعلمونَ أنَّ ذلك استدراجٌ؛ لأنَّهم يظنّونهَ إنعامًا، ولا يُفكّرونَ في عاقبتِهِ، وما سيَلقَونَ في نهايتِهِ، وأُمهلُهُم، وأُؤَخِّرُهُم، وأُنسِئُ في آجالهم مُدَّةً من الزَّمان على كُفرهم، وتمرُّدِهم عليَّ؛ لتتكاملَ حُجَجي عليهِم، وإنَّ كيدي لأهلِ الكُفر لقويٌّ شديدٌ[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ (الفاء) والغرضُ مِنها:

التَّفريعُ والإفصاح عن مَآل المُكذِّبين بالحقِّ الصُّراح

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الفاء) في قولِهِ تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ﴾؛ إمّا للدَّلالة على عطفِ مَدخولِها المُتفرِّعِ عمّا قبلَه: "لِكَونِ الكَلامِ الأوَّلِ سَبَبًا في ذِكْرِ ما بَعْدَهُ، فَبَعْدَ أنِ استوفيَ الغَرَضُ مِنْ مَوْعِظَتِهِم ووَعيدِهِمْ وتَزْييفِ أوْهامِهِم؛ أعْقَبَ بِهَذا الاعْتِراضِ؛ تَسْلِيَةً لِلرَّسولِ ﷺ بِأنَّ اللّه تَكَفَّلَ بِالانْتِصافِ مِنَ المُكَذِّبينَ ونَصْرِهِ عَلَيْهِمْ[3]، أو"لترتيبِ الأمرِ على ما قبلَها من أحوالِهِم المحكيَّةِ، أي: وإذا كانَ حالُهم في الآخرةِ كذلكَ، ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ﴾ بهذا القرآنِ، وتوكَّلْ عليَّ في الانتقامِ منْهُ[4]، ولك "أنْ تجعلَها فصيحةً؛ لأنَّها جوابُ شرطٍ مُقدَّر، والتَّقدير: (إذا كانتْ أحوالُهُم كذلك؛ فَذرْني)[5].

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 11/ 18.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 110.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 100.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 19، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 108.
(5) درويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 184.

دلالةُ الأمرِ (ذَرْني) مادَّةً وصيغةً:

التَّهديدُ والوَعيد لمَـن حـادَ عن الطَّريقِ المَجيد

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بصيغةِ (الأمر) في قولِه تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ﴾؛ للدَّلالة على التَّهديدِ والوَعيد؛ إذ ليسَ المُرادُ منه حقيقتَهُ، وهو أنْ يَتركَه النَّبيُّ ﷺ معَ مَن يُكذِّبهُ، وإنَّما أُريد به: اتركْني، وسوفَ ترى ما أصنعُ بالمُكذِّبين، "فَهيَ كَلِمَةٌ يَقولُها المُغْتاظُ؛ إذا اشتَدَّ غَيْظُهُ، وغَضَبُهُ، وكَرِهَ أنْ يَشْفَعَ لِمَنِ اغتاظَ عَلَيهِ، فَمَعْنَى الكَلام: لا شَفاعَةَ في هذا الكافِرِ[1]، فهو تهديدٌ ووعيدٌ ونكالٌ بالمُكذِّبين الَّذين لن يَجدوا مَن يُعينهم، ويَنصُرُهم منَ اللّه تعالى بالشَّفاعة، وتسليةٌ للنَّبيِّ ﷺ عمّا يُلاقيه من تكذيبٍ وإيذاء، قالَ الزَّمخشريُّ: "فكأنَّه يقول: حَسبُكَ إيقاعًا بهِ وعقابًا لهُ أنْ تكِلَ أمرَهُ إليَّ، وتُخَلّي بيني وبينه، فأنا عالمٌ بما يجبُ أنْ يُفْعَل به، مُطيقٌ له وقادرٌ عليه"[2].

دلالةُ الانتقالِ إلى ضَميرِ الخِطابِ في (ذَرْني):

خَـوفُ القيامةِ وأهوالِها مرتبطٌ بـالـعُـقـوبـة في الدُّنيا وصُروفِها

انتقلَ النَّظمُ بشكلٍ مُباغتٍ من الغَيبة إلى الخِطاب، في قولِه تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ﴾؛ للدَّلالة بهذا الالتفاتِ على المُباغتة والمُفاجأة، كما تُنبئُ عنها (فاءُ) المُسارعة؛ إذ استغرقَ وصفُ أحوالِ المُكذِّبينَ يومَ القيامةِ وما هُم فيه من هولٍ وشدائدَ شَرْحًا، فكانتِ الانتقالةُ منه إلى الخطابِ المُباغتِ؛ لبيانِ اقتصاصِ اللّه تعالى منهُم في الدُّنيا قبلَ الآخرة، وقال البقاعيُّ: "لافتًا القولَ إلى التَّكلُّم بالإفرادِ؛ تنصيصًا على المُراد؛ زيادةً في تسكينِ القلبِ وشَرح الصَّدر"[3].

دلالةُ الاستعارةِ التَّمثيليَّة في ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ﴾:

مُخاطبةُ العِباد بما يَتداوَلونَهُ أثناءَ الخِطاب

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالاستعارةِ التَّمثيليَّة، في قولِه تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ﴾، فقد أفادَ: "تَمْثيلًا لِحالِ مَفْعولِ (ذَرْ) في تَعَهُّدِهِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 100.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 595.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 326.

بأن يَكْفي مؤونة شَيْءٍ دونَ اسْتِعانَةٍ بِصاحِبِ المؤونة بِحالِ مَنْ يَرَى المُخاطَبَ قَدْ شَرَعَ في الانْتِصارِ لِنَفْسِهِ، ورَأى أنَّهُ لا يَبْلُغُ بِذَلِكَ مَبْلَغَ مَفْعولٍ (ذَرْ)؛ لأنَّهُ أقْدَرُ مِنَ المُعْتَدَى عَلَيْهِ في الانْتِصافِ مِنَ المُعْتَدي، فَيَتَفَرَّغُ لَهُ، ولا يَطْلُبُ مِنْ صاحِبِ الحَقِّ إعانَةً لَهُ على أخْذِ حَقِّهِ، ولذلكَ يُؤْتَى بِفِعْلٍ يَدُلُّ على طَلَبِ التَّرْكِ، ويُؤْتَى بَعْدَهُ بِمَفْعولٍ مَعَهُ"[1]، وهذا هو مَعنى قَوْلِ القائل: اتركْني عليه، وأنا أكفيكَ شرَّهُ، أو: "كِلْ يا محمَّد أمرَ هؤلاءِ المُكذِّبين بالقرآن إليَّ، وهذا كقولِ القائلِ لآخرَ غيرِهِ يتوعَّدُ رَجُلًا: (دَعْني وإيّاه، وخلّني وإيّاه)"[2].

دلالةُ (الواو) والغرَضُ منها:

التَّرْكُ المقيَّد أرجَحُ منَ التَّرْك الإطلاقيّ

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ (الواو)، في قولِهِ تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ﴾؛ إمّا للدَّلالة على العطفِ المُفيد مُطلقَ الجمعِ الصّادقِ بالأسبقيَّة واللّاحقيَّة والمعيَّة؛ وإمّا للدَّلالة على المعيَّة وحدَها؛ وعلى كلا التَّوجيهين يكونُ الاسمُ الموصول (مَن) في محلِّ النَّصب معطوفًا على ضمير المتكلِّم المنصوب في ﴿فَذَرْنِي﴾ أوْ مَفعولًا معَه[3]، والرّاجحُ في توجيهِ (الاستعارة التَّمثيليَّة) السّابقة وظاهرِ دلالةِ الخطابِ المعيَّةُ، قال ابن عاشور: "والواوُ واوُ المَعيَّةِ وما بَعْدَها مَفْعولٌ مَعَهُ، ولا يَصِحُّ أنْ تَكونَ الواوُ عاطِفَةً؛ لِأنَّ المَقْصودَ: اتْرُكْني مَعَهُم"[4]، وهو ظاهرُ كلامِ الطَّبريِّ في قولِهِ: "و(مَن) في قوله: ﴿وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾ في موضعِ نصبٍ؛ لأنَّ معنى الكلام ما ذكرتُ، وهو نظيرُ قولهم: (لو تُرِكْتَ ورأيَك ما أفلحتَ)، والعربُ تنصِبُ: (ورَأْيَكَ)؛ لأنَّ معنى الكلام: لَو وكلتُكَ إلى رأيك لم تُفلحْ[5].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 100.
(2) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 561.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 109.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 100.
(5) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 561.

سرُّ التَّعبير بالاسمِ الموَصولِ (مَنْ):

مُعاقبةُ المُكذِّبين على سبيلِ العمومِ إلى يومِ الدّين

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالاسمِ الموصول (مَن) في قولِه تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ﴾؛ للدَّلالة على العُموم والإبهام، ممّا يُفيدُ أنَّ طلبَ التَّركِ التَّمثيليِّ بأنْ يتفرَّغَ لهم المُعاقِبُ، يكونُ في كلِّ مَن يُكذِّبُ دونَ اقتصارٍ على بعضٍ دونَ بعض، فيكونُ العمومُ الكليُّ مُحقِّقًا لغرض الخطاب، وهي القدرةُ الكاملةُ على مُعاقبةِ جميعِ المُكذِّبين.

دلالةُ جملةِ الصِّلة ﴿يُكَذِّبُ﴾:

علَّةُ العِقاب الحَثيث التَّكذيبُ بهذا الحَديث

عبَّر النَّظمُ الكريم بالجُملة الفعليَّة المُضارعيَّة صلةً للموصولِ، في قولِه تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾؛ للدَّلالة على علَّةِ طلبِ التَّرك والتَّفرُّغ للمُعاقبة الجماعيَّة، وهو التَّكذيبُ بالحَديث، ويُفهَمُ من الصِّلة أنَّها الحكمةُ الحافزةُ على المُعاقبة، فيكون رَدْعًا وتعريضًا بكلِّ المُكذِّبين أنْ يكفّوا أنفسَهم عنه حتَّى لا يقَعوا في دائرةِ المُعذَّبين.

دلالةُ الفعلِ المُضارع ﴿يُكَذِّبُ﴾ مادَّةً وصيغةً:

التَّعذيبُ الكَؤود للتَّكذيبِ المبنيِّ على الجُحود

عبَّر النَّظم الكريمُ بلفظِ الفعلِ المُضارع المضعَّف، في قولِه تعالى: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾؛ للدَّلالة بصيغتِه على الاستمرارِ التَّجدُّديِّ في تكذيبِ ما يمتُّ إلى الحقِّ تعالى، قال البقاعيُّ: "أي: يوقِعُ التَّكذيبَ لَمن يتلو ما جدَّدْتُ إنزالَهُ من كلامي القديم على أيِّ حالةٍ كانَ إيقاعُهُ"[1]، واختارَ صيغةَ التَّضعيف؛ لإفادةِ معنى (التَّعدية)؛ إذ (يَكذِبُ) لازمٌ و﴿يُكَذِّبُ﴾ متعدٍّ، والغرضُ من التَّعدية توصيفُهم بالمُكذِّبين للحقِّ دونَ وصفِهم بالكاذِبين، وإن كانوا في تكذيبِهم للحقِّ كاذبونَ في نفس الأمرِ أيضًا بالاستلزام؛ لأنَّ مَن كذَّب بالصِّدق جُحودًا للحقائق، فهو كاذبٌ في تكذيبه، ونفيدُ من هذا أنَّ المُكذِّبَ من دونِ جُحود بالحقِّ، لا يكونُ داخلًا في هذه

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 326.

الزُّمرة، ومادَّةُ التَّكذيب تدلُّ على خَصْلةٍ شنيعةٍ تقومُ على نِسبة الموافق للواقِع للمُخالفةِ له، وتلك الخصلةُ ظُلمٌ للحقيقةِ عميق.

دلالةُ (الباء) في ﴿بِهَٰذَا﴾:

مُلاصقةُ التَّكذيب تَستدعي مُلاصقةَ التَّعذيب

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ (الباء) في قولِه تعالى: ﴿يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾؛ للدَّلالة على السَّببيَّة للمُكذَّب به، والفعلُ (كذَّب)، وإنْ كان مُتعدّيًا بنفسه إلّا أنَّه لمّا اقترنَ بـ(الباءِ)؛ احتملَ أنَّ المُكذَّبَ به معلومٌ من السّياق، وهو (الرَّسول) مثلًا، فيكونُ التَّقدير: (يُكذِّبُ الرَّسولَ بهذا الحديث)، فتدلُّ (الباءُ) حينَئذٍ على السَّببيَّة، ويكونُ الحديثُ دافعًا لتكذيبِ الرَّسول عندَهم، وإمّا للدَّلالة على تقويةِ التَّعدية؛ للدَّلالة على المُلاصقة الشَّديدة بين التَّكذيبِ والمُكذَّبِ به، وهو الحديثُ، حتّى إنَّه من شدَّةِ التَّكذيب يصاحبُهُ على المعيَّة، فيكون مُشيرًا إلى دلالةِ المُصاحبة والمعيَّة، فكما صاحبوا، ولاصَقوا بين التَّكذيبِ والحديث، فإنَّ العقوبة ملاصقةٌ للمُكذِّبين كما مرَّ في توجيهِ دلالةِ المفعولِ معَهُ.

دلالةُ اسمِ الإشارةِ (هذا):

احتمالُ المَجاز والحقيقة إظهارٌ لسوء النّيَّة والطَّريقة

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ اسم الإشارةِ القَريب (هذا)، في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾؛ إمّا للدَّلالة على القرآنِ القريبِ منَ المُخاطَبين، فيكونُ استعمالًا حقيقيًّا، قال ابن عاشور: "واسمُ الإشارَةِ على هذا لِلإشارَةِ إلى مُقَدَّرٍ في الذِّهْنِ مِمّا سَبَقَ نُزولُهُ مِنَ القُرآنِ"[1]، وإمّا المرادُ منه خصوصُ هذا الحديثِ المتعلِّق بالسّورة المُهدِّدة للمُكذِّبين، وما هُم عليه من ضلالٍ مُبين، وما يَستحقّونه من عقوباتٍ يومَ الدّين، فيكونُ استعمالًا حقيقيًّا أيضًا، ولا يبعُدُ أنْ يكونَ استعمالُ الإشارة للقريب بناءً على معتقدِهم الاستخفافيِّ بالحديث الَّذي يُتلى عليهم، فيكونَ مَجازًا، وهو يتَّسقُ، وينسجِمُ مع دلالةِ التَّكذيب؛ لأنَّ الاستخفاف صورةٌ من صوَره.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 100.

دلالةُ التَّعريفِ بـ(أل) في ﴿ٱلۡحَدِيثِ﴾:

جميعُ الاحتمالات مُسفِرةٌ عن شدَّةِ الضَّلالات

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظ ﴿ٱلۡحَدِيثِ﴾ مُعرَّفًا بـ(أل)، في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ﴾؛ إمّا للدَّلالة على العَهْدِ العِلْميِّ؛ بناءً على أنَّ المُراد به القرآنُ، وإمّا أن يكون المُرادُ بالحديث الإخبارَ عن البعثِ وتهديدِ الظّالمين في السّورة، فتكون (أل) للعهدِ الخارجيِّ الحضوريِّ، والغَرضُ من التَّعريف العهديِّ بيانُ شدَّة انحرافِهم عن الحقِّ؛ إذِ القرآنُ بنظمِهِ دالٌّ على الحقِّ، والإخبارِ عن البعث[1]، وما فيه أمرٌ ممكنٌ قريبٌ من الذِّهن والخارج، فيكون التَّكذيب به إنكارًا للحقائقِ الظّاهرة.

دلالةُ المَجازِ المُرسَل في ﴿ٱلۡحَدِيثِ﴾:

القرآنُ حديثٌ لهدايةِ النّاس بشكلٍ حَثيث

يحتملُ لفظُ ﴿ٱلۡحَدِيثِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ﴾ أن يكونَ دالًّا على القرآن[2]، فتكونَ هنالك تسميةٌ للمَقروءِ ولهذه الحقيقة باسمِ غايتِهِ وما يؤولُ إليه، وما يَستلزمُهُ من كونِه حديثًا يخبرُ فيه عن أخبارٍ وحقائق، قال ابنُ عاشور: "وتَسميَتُهُ حَديثًا لِما فيهِ مِنَ الإخْبارِ عَنِ اللّه تعالى، وما فيهِ مِن أخْبارِ الأُمَمِ وأخْبارِ المُغَيَّباتِ، وقَدْ سُمّيَ بِذَلِكَ في قَوْلِه تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ ١٨٥﴾ [الأعراف: 185]، وقَوْلِه تعالى: ﴿أَفَمِنۡ هَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ تَعۡجَبُونَ ٥٩ وَتَضۡحَكُونَ﴾ [النجم: 59 - 60]، وقَوْلِه: ﴿أَفَبِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَنتُم مُّدۡهِنُونَ ٨١﴾ [الواقِعَة: 81][3].

دلالةُ الفَصلِ في ﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم﴾:

بيانُ كيفيَّةِ التَّعذيب بالاستدراجِ الوَئيد

فصلَ النَّظمُ الكريم قولَهُ تعالى: ﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ عمّا قبلَه؛ لكونِهِ بَيانًا له وتوضيحًا؛ إذ فُهِمَ من الأمرِ بالتَّرك معَهُم أنَّ العذابَ نازلٌ بهم، فأُريد بيانُ: "ذلك التَّعذيب

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 155.
(2) الحنبلي، فتح الرّحمن: 7/ 135.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 100.

المُستفادِ إجمالًا من الكلامِ السّابق، فقال: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾؛ فهذه جملةٌ مستأنفةٌ؛ لبيان كيفيَّةِ التَّعذيب لهم، المُستفادِ من قوله: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾[1]، قال ابن عاشور: "والجُمْلَةُ بَيانٌ لمضمونِ ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ﴾، باعتبارِ أنَّ الاستدْراجَ والإمْلاءَ يَعْقُبُهُما الانْتقامُ، فَكَأنَّهُ قالَ: سَنَأْخُذُهُمْ بأعمالهم، فلا تستبطِئِ الانْتقامَ؛ فَإنَّهُ مُحَقَّقٌ وُقوعُهُ، ولَكِنْ يُؤَخَّرُ لِحِكْمَةٍ تَقْتَضي تَأْخيرَهُ"[2].

دلالةُ (السّين) في ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ (السّين)، في قولِهِ تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾؛ للدَّلالةِ على الاستقبالِ والتَّوكيدِ معَ دلالةِ الوعدِ بالحُصول؛ وأنَّ ذلك الاستدراجَ واقعٌ لا محالة؛ لأنَّه وعدٌ بالوقوع، ووعدُ اللّه تعالى لا يتخلَّفُ.

الوعدُ بالاستدراج مُتحقِّقٌ كالانبلاج

دلالةُ الفعلِ المُضارع ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ مادَّةً:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بلفظِ الفعلِ المُضارع (نَستدرِجُهُم)، في قولِهِ تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للدَّلالة بمادَّته إمّا على: "استِنْزال الشَّيءِ مِنْ دَرَجَةٍ إلَى أُخْرَى في مِثْلِ السُّلَّم، والقَرينَةُ تَدُلُّ عَلَى إرادَةِ النُّزولِ؛ إذِ التَّنَقُّلُ في الدَّرَجِ يَكونُ صُعودًا ونُزولًا، ثُمَّ شاعَ إطْلاقُهُ عَلَى مُعامَلَةٍ حَسَنَةٍ لِمُسيءٍ إلَى إبّانٍ مُقَدَّرٍ، عِنْدَ حلولِ عقابِه"[3]، فالاستدراج: "هو الحملُ من رُتبةٍ إلى رُتبة، حتّى يصيرَ المحمولُ إلى شرٍّ، وإنَّما يُستعمَلُ الاستدراجُ في الشَّرِّ، أي: نجعلُهُم كلَّما أحدَثوا خطيئةً؛ جدَّدْنا لهم نِعمةً، ونُنسيهُم الاستغفارَ"[4]، وإمّا معناهُ: "سَنُطويهم طيَّ الكتابِ؛ عبارةً عن إغفالِهِم"[5].

الاستنزالُ والطَّوي إغفالٌ وهَوْيٌ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 109، ومجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1542.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 100.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 101.
(4) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 353، والحنبليّ، فتح الرّحمن: 7/ 135.
(5) المظهريّ، التّفسير المظهريّ: 10/ 42.

دلالةُ الفعلِ المُضارع ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ صيغةً:

استمرارُ الاستنزال يَنتهي عندَ خَيبة الآمالِ

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بصيغةِ الفعلِ المُضارع، في قوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للدَّلالة على وقوعِ الاستدراج على سبيلِ التَّجدُّدِ الاستمراريِّ، الذي لا يتوقَّفُ إلّا عندَ حُلول العقابِ والانتقام منهم، ودَلَّتِ (السّين والتّاءُ) فيه على الطَّلب، أي: يُطلَبُ تدرُّجُهم ونزولُهم من الأعلى إلى الأسفل، قال الهرريُّ: "فاستدراجُ الشَّخص إلى العذابِ عبارةٌ عن هذا الاستنزالِ والاستدناءِ، يقالُ: استدرجَهُ إلى كذا؛ إذا استنزلَهُ إليه درجةً درجةً حتَّى يورِّطَهُ فيهِ"[1].

دلالةُ الاستعارةِ التَّصريحيَّة في ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾:

التَّعامُلُ بالحُسنى وُصولًا إلى العُقوبةِ القُصوى

استعارَ النَّظمُ الكريم فعلَ (الاستدراج)، في قولِهِ تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للدَّلالة على تعامُلٍ حسَنٍ يَنتهي بخسارةٍ كبيرةٍ؛ إذ شبَّه ذلك التَّعامُل الحسنَ المُنتهي بالعقوبةِ باستنزالِ شخصٍ مِن أعلى إلى قاعٍ ليَنتهيَ بتسفُّلٍ، ثمَّ حذفَ المشبَّه، وأبقى المشبَّه به على سبيلِ الاستعارة التَّصريحيَّة التَّبعيَّة، قال الهرريُّ: "أي: سَنُنزِلُهم إلى العذابِ درجةً فدرجةً بالإحسانِ وإدامةِ الصِّحَّةِ وازديادِ النِّعمة حتَّى نوقعَهُم فيه"[2].

دلالةُ (النّون) في ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ بينَ الحقيقةِ والمَجاز:

كلُّ الأفعالِ مَخلوقةٌ لذي الجَلال

عبَّرَ النَّظم الكريم بـ(النونِ) للمتكلِّم، ومعَهُ غيرُهُ في قولِهِ تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾؛ للدَّلالة على الذّاتِ الإلَهيَّة والملائكةِ الموكَّلين، قال ابنُ عاشور: "وَ(نونُ) ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ نونُ المُتَكلِّم المُشارِك، والمُرادُ: اللّه ومَلائِكَتُهُ الموَكَّلونَ، بتَسْخيرِ المَوْجوداتِ ورَبْطِ أحْوالِ بَعْضِها بِبَعْضٍ على وجْهٍ يَتِمُّ بِهِ مُرادُ اللّه، فَلِذَلِكَ جيءَ بِـ (نونِ المُتَكلِّم)

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 109.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 109.

المُشارِكِ[1]، فتكونُ (النونُ) مُستعملةً في المعنى الحقيقيِّ، ولا يبعُدُ أنْ يكونَ الاستدراجُ مختصًّا باللّه تعالى، ولا فعلَ للملائكة الموكَّلينَ في الحقيقة، فتكون (النّون) مجازًا في العَظَمة والهَيبة على عادةِ المُلوك في التَّعبيرِ بها.

مَرجعُ ضميرِ الغَيبة في ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾:

التَّكذيبُ مُتوحِّدٌ والاستدراجُ مُتعدِّدٌ

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بضميرِ جمعِ الغائب في قولِهِ تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾، العائدِ إلى المَوصول (مَن)، المُنكشِفِ بصِلتِهِ الدّالَّة على التَّكذيبِ بالحقِّ والحديث، والموصولُ (مَن) لفظُهُ مذكَّرٌ، ومعناه عامٌّ؛ ولذا يجوزُ مُراعاةُ لفظِهِ ومُراعاةُ معناه، وقد وقعَتِ المراعاةُ للَّفظِ في مَرجعِ ضميرِ ﴿يُكَذِّبُ﴾، والمراعاةُ للمعنى في ضميرِ ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾، والسِّرُّ في هذا التَّلوينِ أنَّ التَّكذيبَ واحدٌ لا يختلفُ، ولا يتفاوتُ، لكنَّ الاستدراجَ متعدِّدٌ متنوِّعٌ باعتبارِ أحوالِهم وظُروفهم، فروعيَ اللَّفظ الإفراديُّ في التَّكذيب، وروعيَ المعنى الجَمعيُّ في الاستدراجِ المُختلفِ باختلافِ أنواعِهِ وصوَرِهِ، قال البقاعيُّ: "وأفردَ الضَّميرَ نصًّا على تهديدِ كلِّ واحدٍ من المُكذِّبين، وأجابَهُ جامعًا الضَّمير؛ ليكونَ الواحدُ مهدَّدًا من بابِ الأَوْلى"[2].

دلالةُ ﴿مِّنْ﴾ المُستعارةِ على الابتداءِ المَجازيِّ:

تحريكُ المُستدرَجِ الثّابتِ دالٌّ على النُّزولِ المتَّساقِطِ

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بحرفِ الجرِّ ﴿مِّنْ﴾، في قوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ﴾؛ للدَّلالة على الابتداءِ المجازيِّ؛ إذِ الاستدراجُ لا يكونُ له ابتداءٌ من مكانٍ حسّيٍّ، مثلُ (سافرتُ من الموصل)؛ فإنَّ السَّفر ابتدأ من مكانٍ مَحسوس، بل يتحقَّقُ في صورٍ معنويَّةٍ مُحبَّبة ولطيفة؛ فيُخيَّلُ الاستدراجُ آتيًا منها، فتكونُ هنالك استعارةٌ في الحرفِ ﴿مِّنْ﴾ تبعيَّةٌ؛ إذ شبَّه الظَّرفيَّة التي يتحقَّقُ فيها

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 101.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 327.

الاستدراجُ بالابتداء؛ تصويرًا للاستدراجِ بصورةِ القادمِ من جهةٍ مكانيَّة، وكأنَّه أمرٌ محسوس، فعبَّرَ بحرفِ الابتداء؛ تصويرًا لتلك الحركةِ والنَّقلة، قال ابن عاشور: "ومَعْنَى ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ استِدْراجَهُمُ المُفْضيَ إلَى حُلولِ العِقابِ بِهِمْ يَأْتيهِمْ مِنْ أحْوالٍ وأسْبابٍ، لا يَتَفَطَّنونَ إلَى أنَّها مُفْضيَةٌ بِهِمْ إلى الهَلاكِ، وذَلِكَ أجْلَبُ لِقوَّةِ حَسْرَتِهِمْ عِندَ حُلولِ المَصائِبِ بِهِمْ، فَـ ﴿مِّنْ﴾ ابتِدائيَّةٌ"[1].

دلالةُ ﴿حَيْثُ﴾ على المكانِ المَجازيِّ:

تصويرُ الاستدراجات بالأمكنةِ المَجهولات

عبَّر النَّظم الكريمُ بلفظِ ﴿حَيْثُ﴾، في قولِه تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للدَّلالة على المكانِ المجازيِّ، فـ "﴿حَيْثُ﴾ لِلمَكانِ المَجازيِّ، أي: الأسْباب والأفْعال والأحْوال الَّتي يَحْسَبونَها تَأتيهِمْ بِخَيْرٍ، فَتَنْكَشِفُ لَهُمْ عَنِ الضُّرِّ"[2]؛ إذ الأصلُ في ﴿حَيْثُ﴾ أنَّها ظرفُ مكانٍ؛ لكنَّ الاستدراجَ لا يبدأُ بالتَّحرُّك من مكانٍ محسوسٍ، بل يظهَرُ الاستدراجُ في أحوالٍ وأفعالٍ وأسبابٍ، فيكونُ الاستدراجُ من تلك الأحوال الَّتي يجهلونَ أنَّها أحوالٌ استدراجيَّةٌ وأسبابٌ إتلافيَّة دالًّا على حيثيَّةٍ مجازيَّةٍ استعاريَّة؛ فقد شبَّهَ الأسبابَ والأحوالَ المُهلكة بالمكانِ والجهة، بجامعِ التَّحقُّق فيها والمُلابسةِ لها، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ، وأبقَى المشبَّهَ به على سبيل الاستعارةِ التَّصريحية، والغرضُ منها تصويرُ الاستدراج قادمًا من جهاتٍ مَجهولة لا يمكنُ إدراكُها لخَفائها، قال الهرريُّ: "أي: من الجهةِ الَّتي لا يشعرونَ أنَّه استدراجٌ، وهو الإنعامُ عليهم؛ لأنَّهم يَحسبونَهُ إيثارًا لهم وتفضيلًا على المؤمنينَ، وهو سببٌ لهلاكِهم في العاقِبة"[3].

دلالةُ الاستعارةِ التَّمثيليَّة في ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ ﴿يَعْلَمُونَ﴾:

تشبيهُ الحالات مُفسِّرٌ لشَناعةِ المآلات

تحتملُ الجملةُ بمتعلَّقاتِها في قوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 101.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 101.
(3) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 109.

﴿حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾، أنَّها مستعارةٌ استعارةً تمثيليَّة؛ إذ شَبَّهَ حالَ مَن تُقدَّمُ له معاملةٌ حسنةٌ بقصدِ إيقاعِهِ بالعذابِ توريطًا، بحالِ مَن يُستدرَجُ من مكانٍ مجهولةٍ بقصدِ إقبالِهِ أوْ نُزولِهِ، وهو لا يَعرِفُ أنَّه استدراجٌ وتنزُّلٌ، ثمَّ حذفَ المشبَّه، وأبقى المشبَّهَ به على سبيل الاستعارةِ التَّمثيليَّة.

دلالةُ ﴿لَا﴾ والغرضُ مِنها:

العَجزُ عن إدراكِ التَّعذيب لخفاءِ الأخذِ الشَّديد

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ﴿لَا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للدَّلالة على نفيِ عِلمِهم حالًا واستقبالًا، والغرضُ من النَّفي بيانُ عجزِ المُستدرَجين عن إدراكِ وجهِ الأخذِ لهُم بالتَّعذيب.

دلالةُ الفعلِ المُضارع ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مادَّةً وصيغةً:

انعدامُ العِلم دليلُ العَجز وزَوالِ الفَهْم

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالفعلِ المضارعِ ﴿يَعْلَمُونَ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ للدَّلالة على انتفاءِ علمِهم وإدراكِهم جهةَ الاستدراجِ لخفائِها، وإنَّما نفى (العلم) دونَ المَعرفة؛ لسلبِ أصلِ العِلم عنهم، فضلًا عن المعرفةِ بالتَّفاصيل، بخلافِ نفيِ المعرفةِ التَّفصيليَّة الَّذي لا يستلزمُ نفيُهُ نفيَ العلْم والإدراك، واختارَ صيغةَ المضارع للدَّلالة على استمرارِ انتفاءِ علْمِهم على سبيل التَّجدُّدِ دونَ انقطاعٍ.

حذفُ متعلِّقِ الفعلِ ﴿يَعْلَمُونَ﴾:

جهةُ الاستدراج غريبة لكونها مُبهمةً عَجيبة

حذفَ النَّظمُ الكريمُ متعلِّقَ الفعلِ ﴿يَعْلَمُونَ﴾، والتَّقديرُ: (يعلمونه) من قوله تعالى: ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾، أي: لا يعلمونَ جهةَ الاستدراج، والضَّمير المحذوفُ يعود إلى الحيثيَّة بمعنى (الجهة)، فهم عاجزونَ عن معرفة جهةِ الاستدراج؛ لخفائِها وغُموضِها.

دلالةُ (الواوِ) في ﴿وَأُمْلِي﴾:

تصبيرُ النَّبيِّ بالفِعل الحِكْميّ

عطفَ النَّظمُ الكريم فعلَ (الإملاء)، في قولِهِ تعالى: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ﴾ على فعلِ الاستدراج؛ للدَّلالة على الإمهالِ للمُكذِّبين، والصَّبر

عليهم، وعدَمِ مُعاجلتِهم بالعُقوبة، حتّى تقومَ عليهم الحُجَّة، وتثبتَ لهم الإدانةُ بشكل قطعيٍّ، وفي ذلك تصبيرٌ للنَّبيِّ ﷺ بأنَّ إبقاءَهم مُرادٌ للّه تعالى لا يَخلو ذلك من حِكمةٍ ومَصلحةٍ.

دلالةُ الفعلِ المُضارعِ (أُملي) مادَّةً وصيغةً:

الإملاءُ توسِعةٌ وإمهال، فلا تغترَّ بالبَنينَ والأموال

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بفعلِ (الإملاء) مُضارعًا، في قولِه تعالى: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْۚ﴾؛ للدَّلالة على الاستمرارِ التَّجدُّديِّ لفعلِ الإملاءِ والإمهال، الدّالِّ بمادَّتِه على التَّوسعة والإطالةِ والامتداد، يقالُ: أمليتُ القيدَ للبعيرِ: أرخيتُهُ ووسَّعتُهُ، وأصلُهُ منَ (المَلا)، وهو المتَّسَعُ منَ الأرض، كما أفادتِ الهمزةُ فيه دلالةَ المُبالغةِ في فعلِ الإمهال مع التَّعديةِ، وفيه دلالةٌ رادعةٌ للمُكذِّبين، بأنَّ ما هم فيهِ من أموالٍ وبنينَ هو استدراجٌ واستمهال، ولا يُنبِئُ عن محبَّةٍ وإكرام.

دلالةُ تقديمِ فعلِ (الاستدراج) على فعلِ (الإملاء):

تقديمُ المقصودِ الذّاتيِّ على المقصودِ التَّبعيِّ

قدَّمَ النَّظم الكريمُ - عند بيانِ كيفيَّة التَّعذيب للمُكذِّبين - فعلَ (الاستدراج) على فعلِ (الإملاء)، فقال تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾ وَأُمْلِي لَهُمْۚ﴾؛ للدَّلالة على تقديمِ الأسبابِ المؤدّية للاستنزالِ والاقترابِ من إلحاقِ العقابِ، ويتحقَّقُ ذلك بالإملاءِ والإمهال، فلو قُدِّمَ الإملاءُ عليه؛ لكانَ الإملاءُ مقصودًا لذاته، ولا تحصلُ منه تسليَةُ النَّبيِّ ﷺ، في حين لمّا جعلَ الإملاءَ تابعًا للاستدراج؛ صارَ الاستدراجُ مقصودًا لذاتِه، والإملاءُ وسيلةٌ تتحقَّقُ في ذلك الاستدراجِ.

تغايرُ المُسند إليه في فعلَي (الاستدراج والإملاء):

غايرَ النَّظمُ الكريم بينَ المُسند إليهِ في فعلَي (الاستدراج والإملاء)، في قولِه تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٤﴾ وَأُمْلِي لَهُمْۚ﴾؛ إذ أسندَ الاستدراجَ لضميرِ المتكلِّم، ومعَهُ غيرُهُ، في حين أسندَ فعلَ الإملاءِ للمُتكلِّم الواحد، وذهبَ ابنُ عاشور إلى

أنَّ الاستدراجَ مسندٌ إلى الله تعالى والملائكةِ الموكَّلينَ، في حين أنَّ الإمهال: "هوَ عِلْمُ الله بِتَأْجيلِ أخْذِهِمْ، وتَعَلُّقُ العِلْمِ يَنْفَرِدُ بِهِ الله؛ فَلِذَلِكَ جيءَ مَعَهُ بِضَميرِ المُفْرَدِ، وحَصَلَ في هذا الاخْتِلافِ تَفَنُّنٌ في الضَّميرَيْنِ"[1]، والَّذي يبدو أنَّ (الاستدراج) يتحقَّقُ بصورٍ عديدة وأسبابٍ متكثِّرة، فناسَبَ أنْ يُسنَدَ إلى الجمع؛ تعبيرًا عن العظَمةِ للقوَّة الإلهيَّة المُستدرَجة، وأنَّ الإملاءَ إمهالٌ ذو صورةٍ واحدة، وهو تمكيث وإطالةُ مُدَّة، فيُناسبُهُ الإفراد.

تعدُّدُ طرائقِ الاستدراج تقتضي الجمعيَّة، وتوحُّدُ صورةِ الإمهالِ تَستلزمُ الفرديَّة

دلالةُ الجارِّ والمجرورِ ﴿لَهُمْ﴾ والغرضُ منه:

علَّقَ النَّظمُ الكريم فعلَ (الإملاء) بالجارِّ والمجرور ﴿لَهُمْ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ﴾؛ للدَّلالة على تقويةِ التَّعدية ورَبطِها بالمعمولِ رَبْطًا مُحكَمًا قويًّا؛ إذِ الفعل (أمليتُهُ) يتعدَّى بالهمزة، فيكونُ إدخال اللّام الزّائدةِ تقويةً للتَّعديةِ مع التَّوكيدِ، مثلُ: (شكرتُهُ، وشكرتُ لهُ، ونصحتُهُ، ونصحتُ لهُ)، وسمّاها ابنُ عاشور: "لامَ التَّبْيين، وهيَ الَّتي تُبَيِّنُ اتِّصالَ مَدْخولِها بِعامِلِهِ لِخَفاءٍ فيهِ، فَإنَّ اشتِقاقَ فِعْلِ (أمْلَى) مِنَ (المَلْوِ) - وهوَ الزَّمانُ - اشتِقاقٌ غَيْرُ بَيِّنٍ لِخَفاءِ مَعْنَى الحَدَثِ فيهِ"[2]، ولذا عدلَ النَّظمُ عن (أمليتُهُم) إلى ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ﴾؛ ليكونَ الإملاءُ المتحقِّقُ أطولَ وأثبتَ.

الإملاءُ الأثبتُ الأطولُ بزيادةِ اللّام الأبعدِ الأكمَل

دلالةُ ﴿إِنَّ﴾ والغرضُ منها:

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالحرفِ المشبَّه بالفعلِ ﴿إِنَّ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾؛ للدَّلالة على تحقيقِ الحُكم وثبوتِهِ، كما تُفيدُ دلالةُ: "التَّسَبُّبِ والتَّعْليلِ"[3]، والغرضُ من توكيدِ مَتانةِ الكيدِ وإحكامِهِ أنَّ هنالك مَصالحَ في الاستدراجِ والاستمهالِ للمُكذِّبين،

تعليلُ الاستدراجِ والاستمهالِ مُقتضٍ كمالَ الحكمةِ في الأفعال

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 101.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.

ففي التَّوكيدِ له بـ﴿إِنَّ﴾ رفعٌ لشكِّ مَن يتوهَّمُ أنَّ الاستمهالَ غيرُ مُشتمِلٍ على الحِكَم والمصالح الجَمَّة؛ إذ متانةُ الكيدِ تدلُّ على فعلٍ مُحكَمٍ مُتقنٍ، يَنطوي على مصالحَ وحِكمٍ عظيمةٍ.

دلالةُ الاستعارةِ في (كَيد):

المُشابهةُ الصّوريّة بينَ الكيدِ والإحسان المُذيَّل بالعُقوبة

استعارَ النَّظمُ الكريم لفظَ (الكَيد)، في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾؛ للدَّلالة على الاستدراجِ والاستمهالِ الصّادق بفعلِ الإحسانِ المُؤدّي إلى التَّوريطِ والغُرور، وُصولًا إلى إنزالِ العقوبة، فكانَ كيدًا، ولذا كانَ "إطلاقُ (الكَيْدِ) عَلَى إحْسانِ اللّه لِقَوْمٍ مَعَ إرادَةِ إلحاقِ السّوءِ بِهِمْ إطْلاقًا عَلَى وجهِ الاستِعارَةِ؛ لِمُشابَهَتِهِ فِعْلَ الكائِدِ مِن حَيْثُ تَعْجيلُ الإحْسانِ وتعقيبُهُ بالإساءَةِ"[1]، فهنالك مُشابهةٌ صوريَّةٌ بينَ الإحسانِ المستوجِبِ للعُقوبة وبين الكَيد، فسَمّى "إحسانَه وتمكينَهُ وإمهالَهُ لهم (كيدًا)، كما سمّاه (استدراجًا) فيما سبقَ؛ لكونِهِ في صورةِ الكَيد والاستدراج؛ إذ كان ذلك سببًا لتورُّطِهم في الهَلاك والوُقوع فيه، واللّه سبحانَه يفعلُ بهم ما هو نفعٌ لهم ظاهرًا، وهو ضَرَرٌ لهُم في الحقيقة؛ لِما عَلِمَ من خُبْثِ نيَّتِهم، وفَسادِ طبيعتِهم، وتماديهِم في الكُفر والعِصيان"[2].

دلالةُ الإضافةِ في ﴿كَيْدِى﴾:

الكَيدُ المُعيَّنُ بالعظيم حافزٌ للصَّبر على المُكذِّبين

أضافَ النَّظمُ الكريم لفظَ (الكَيد) إلى ضميرِ المتكلِّم، في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾؛ للدَّلالة على تعيينِ ذلك الكَيد وتحديدِه، بأنَّه كيدُ مَن لا يخفَى عليه شيءٌ، وهو خالقُ كلِّ الأسباب والأحوال، ولا يفعلُ إلّا ما فيه مصلحةٌ وإتقان، فيكون دالًّا على شدَّةِ ذلك الكيدِ وعظَمةِ ذلك الاستدراجِ وإحكامِ ذلك الاستمهالِ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 102.
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1542.

دلالةُ ﴿مَتِينٌ﴾ مادَّةً وصيغةً:

وصفُ الكيدِ بالمتين لقوَّةِ أثرِهِ في إهلاكِ المُكذِّبين

أخبرَ النظمُ الكريم عن كيدِ الله تعالى بأنَّه ﴿مَتِينٌ﴾، في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾؛ للدَّلالة على الإحكامِ في الكَيد والقوَّة والمَتانةِ في المَكر، وتفيدُ الصّيغة (فعيل) صفةَ الثُّبوت والمُلازمةِ والدَّوام، حتّى استقرَّتِ المتانةُ في ذلك الكيدِ، وثبتَتْ فيه، قالَ ابنُ عاشور: "ووصفَ كيدَهُ بالمتانةِ؛ لقوَّةِ أثرِهِ في التَّسبُّب للهَلاك"[1].

دلالةُ الاستعارةِ في ﴿كَيْدِى مَتِينٌ﴾:

تجسيدُ الكَيدِ والإمهالِ بيانٌ لشِدَّةِ الوَيلِ والأهوال

استعارَ النَّظمُ الكريم ﴿كَيْدِى مَتِينٌ﴾، في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ استعارةً مكنيَّة؛ إذ شَبَّهَ الكيدَ بحبلٍ مثلًا، ثمَّ حذفَه، وأبقى من خواصِّه ولوازمه لفظَ ﴿مَتِينٌ﴾، وأسندَهُ إلى (الكيدِ) تخييلًا، والغرضُ من الاستعارةِ تجسيمُ الكيد وإبرازُهُ بصورةِ القويِّ القادر على الإهلاكِ والتَّأثير.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الخَدْعُ والكَيدُ:

الخَدعُ أعمُّ مُطلقًا منَ الكيدِ

الخَدعُ: هو إظهارُ ما يَنطِقُ خلافَهُ؛ لإرادة اجتلاب نفعٍ أوْ دفعِ ضررٍ، ولا يَقتضي أنْ يكونَ بعدَ تدبُّرٍ ونظرٍ وفكرٍ، ألا ترى أنَّه يقالُ: (خَدَعَهُ في البيع)؛ إذا غشَّهُ من جُشاءٍ، وهمُّه الإنصافُ، وإنْ كان ذلك بديهةً من غيرِ فكرٍ ونظَرٍ.

والكيدُ: لا يكونُ إلّا بعدَ تدبُّرٍ وفِكرٍ ونظرٍ، ولهذا قال أهلُ العربيَّة: الكيدُ: التَّدبيرُ على العدوِّ وإرادةُ إهلاكِهِ، وسُمّيتِ (الحيَلُ) الَّتي يفعلُها أصحابُ الحروبِ بقصدِ إهلاكِ أعدائِهم مكائدَ؛ لأنَّها تكونُ بعدَ تدبُّرٍ ونظَر[2].

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1542.
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 10/ 132.

الكيدُ والمَكْرُ:

الـكـيـد أقــوى وأعمُّ مطلقًا من المكر

(المَكرُ) مثلُ (الكيد) في أنَّه لا يكونُ إلّا مع تدبُّرٍ وفِكرٍ، إلّا أنَّ (الكَيد) أقوى من (المَكر)، والشّاهد أنَّه يتعدّى بنفسِهِ، والمَكرُ يتعدّى بحرفٍ، فيقال: كادَهُ يَكيدُهُ، ومكرَ به، ولا يقالُ: مَكَرهُ، والَّذي يتعدّى بنفسِهِ أقوى.

و(المكرُ) أيضًا: تقديرُ ضررِ الآخر من أنْ يَفعَلَ به، وإنَّما يكونُ مَكْرًا؛ إذا لم يُعلمْهُ به، و(الكيدُ): اسمٌ لإيقاعِ المكروهِ بالآخر قهرًا؛ سواءٌ علِمَ أم لا، والشّاهدُ قولك: فلانٌ يُكايِدُني، فسمّى فعلَهُ كيدًا وإنْ علِمَ به، وأصلُ الكيد المشقَّةُ، ومنه يقالُ: فلانٌ يَكيدُ لنفسِهِ، أي: يُقاسي المشقَّة، ومنه الكيدُ؛ لإيقاعِ ما فيه من المَشقَّة[1].

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 10/ 133.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"